

بأقلامهم

بقلم
نجوى أبو حيدر*

إعلام معرّ وإعلام مدعّر..

نصف مصيبة لبنان في ادارته السياسية السيئة المتعاقبة على مدى عقود، والنصف الاخر في مكان ثان يفترض المنطق انه الدواء لا الداء. هو الاعلام المنشق عن رسالته ودوره مذ دخلت القوى السياسية والحزبية الى قمرة قيادته، وحولت الاعلاميين اولى ضحاياه. الاعلام في لبنان بات في مجمله كما المواطن، مستباحا ومستغلا ومستثمرا، لمصالح بعيدة من اهدافه الاجتماعية التوجيهية. لا يخدم الا مستغليه من هذه القوى في عمليات غسل الادمغة التي اثبتت نجاحها في تكريس سياسة اللاوعي والانقياد الفكري الاعباطي خلف افكار موجهة تحريضية تشعره بأن ما يحدث في وطنه هو خارج مجاله، وان دوره محصور في تأييد الفئة او الحزب، عوض ان يكون عاملا اساسيا ومهما في تكوين الاستيعاب العقلي او الوعي لنظرة المواطن الى مجتمعه ودوره في بناء الدولة وتكوين الحقيقة. المؤسف المبكي ان معظم ممتهني الاعلام في لبنان، كي لا نظلم بقية باقية تتمتع بحس المسؤولية الاجتماعية والاخلاق المهنية، يساهمون في تحويله من منبر لرسالة هادفة الى سلعة معروضة للبيع والشراء بحسب التوجهات السياسية. جيل الرواد الذين ارسوا قواعد مهنة الاعلام المعمر في لبنان لم يورثوها، وبالإلصاق، الا الى قلة قليلة من زملاء المهنة، ما زالت تقاوم رياح التغيير ونسف اسس هذه القواعد لارساء نظرية الاعلام المدمر، بعضهم ما زال صامدا والاخر اتعبته المواجهة فقرر التخلي والرحيل او الهجرة، الى حيث لا مؤامرات ولا استغلال ولا من طارئين على المهنة.

وبعد... ثمة من يسأل لمّ انحدر لبنان الى قعر هاوية الازمات السحيقة؟ نعم للسياسة السيئة تأثيرها. لكن لغياب مدرسة الاخلاق والقيم الوطنية الاعلامية تداعياتها الكارثية. تخيلوا للحظة لو ان وسائل الاعلام اللبنانية على كثرتها، ليست مقسمة الانتماء على الاحزاب والفئات السياسية المتناحرة تبث ما يخدم اهداف مستغليها، بل مجتمعة على مصلحة لبنان العليا تؤدي دورها في مجال تثقيف المواطن على دوره

* رئيسة تحرير "وكالة الانباء المركزية"

ضيف العدد

بقلم الدكتور
كابي بجاني*

واقع الضمان الاجتماعي وإمكانات الإصلاح

يشكل ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي احد اهم التحديات التي تواجه مستقبل القوى العاملة، والتي يعتبرها كثيرون من القضايا الشائكة في لبنان.

في العودة الى سني القرن الماضي وبالتحديد الى عام 1963، كان الهدف الاساسي من انشاء مؤسسة الضمان، الحفاظ على ما يسمى الامن الاجتماعي للمواطن اللبناني. بعد مرور كل هذه السنين، اين نحن من هذا الهدف؟

عاني وطننا الكثير من الويلات والحروب منذ بداية السبعينات واستمرت نحو عقدين من الزمن، لذا نسأل اليوم عما تم انجازه وماذا تحقق على صعيد الامن الاجتماعي؟

للإجابة عن ذلك، من المهم الدخول في بعض التفاصيل، وبالتالي تسليط الضوء على عمل ادارة الضمان، وكما هو معروف، للجهاز الاداري المسؤولية الكبرى في استمرارية المؤسسة وتطويرها.

في الانتقال الى ارض الواقع، نلاحظ ان الادارة المطبقة حاليا غير ملائمة لطبيعة الخدمات المطلوب تقديمها الى المضمونين، خصوصا في ظل التقنيات المعلوماتية الحديثة والمعاصرة. في نظرة سريعة على منهجية العمل في مختلف دوائر الضمان الاجتماعي، نرى ان

الانظمة المتبعة ما زالت في معظمها غير ممكنة، وبالتالي لا تزال في المراحل الاولى من التكنولوجيا المعتمدة في اواخر القرن الماضي، مما

ينعكس سلبا على سير انجاز المعاملات التي تزداد تراكما. هل يجوز هذا الامر في وقتنا الحالي؟ اين مسؤولية المسؤولين عن هذه الادارة؟ ما هي رؤيتهم وخططهم؟ من يستطيع منهم الاجابة عن هذه الاسئلة؟

كذلك نسأل عن مبدأ الرقابة، هل هي مطبقة فعلا ام شكلا؟ لا نعلم الجواب، لكن ما نراه في الواقع هو وجود ادارة عاجزة عن العمل استنادا الى تكديس هذا الكم الهائل من المعاملات غير المنجزة. لعامل الفساد حيز مهم في هذا الامر، خصوصا وان انجاز

قسم كبير من هذه المعاملات لا يتم الا بعد تدخلات سياسية او حتى من خلال الرشوة.

تجاه هذا الواقع لحال الضمان الاجتماعي في بلدنا، وامام الاهتزاز

الكبير في الصديقة الادارية لصندوق الضمان، يتجه العديد من شرائح مجتمعنا العامل الى تأمين الحماية الاجتماعية والصحية في مؤسسات القطاع الخاص، علما انه وبحسب العديد من المواثيق الدولية، يعتبر الحق في الضمان الاجتماعي حقا اساسيا لكل انسان في بلده، والواجب يقضي ان تقدم الدولة كل التسهيلات لاعطاء هذا الحق الى مواطنيها.

كنتيجة للتقصير الحاصل من الدولة، نرى العديد من خيرة شبابنا ونخبنا تلجأ الى الخارج للاستفادة من التأمين الاجتماعي الذي يعتبر مسلوبا في لبنان.

بالاضافة الى ذلك، نرى اهمية حسن تطبيق قانون الضمان من ادارة حكيمة من اولوياتها تحقيق الحماية الاجتماعية لكل شرائح القوى العاملة في لبنان، والتي تساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية، في حال تم ايجاد خطة شاملة لحماية دخل الاشخاص العاملين، عبر توفير الخدمات الصحية الاساسية لهم وبالتالي الوصول الى مرحلة تأمين معاشات تقاعدية تضمن الاستمرارية في متطلبات الحياة للموظفين المسنين والعاجزين.

هل هذا ممكن في ظل هذا الواقع الصعب للجانب الاداري والمالي للصندوق؟

المهمة ليست سهلة. لكن اذا توافرت النيات الحسنة للإصلاح الاداري، وبالتالي اتخذ القرار المناسب من السلطة السياسية لقرار خطة عملية يكون من ركائزها تحديث الادارة، عبر وجود حوكمة للسهر على تنفيذ الاصلاحات من خلال شفافية مطلقة في الممارسة والجرأة في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على جميع المسؤولين، بحيث نتوصل الى مستوى عال وراق من التعاون الإيجابي والبناء بين الجهاز التقريري من جهة والجهاز التنفيذي من جهة اخرى، وطبعا من خلال وجود فاعل للاجهزة الرقابية.

الإصلاح في الادارة اللبنانية يبدأ من خلال اصلاح ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

* استاذ العلوم الاقتصادية والمالية في جامعة القديس يوسف